

المؤسسة: جامعة ابن خلدون - تيارت -
الأستاذة: بوجيš خالدية
بلخضر نصيرة
حري مختارية

الوظيفة: أستاذة مساعدون قسم ب

البريد الإلكتروني: khaldiabouj@yahoo.fr

عنوان المداخلة: دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في حل مشكلة السيولة في
المصارف الإسلامية

رقم الهاتف: 0792672704

لغة المشاركة: العربية

عنوان المداخلة: دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في حل مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية

ملخص المداخلة:

تختلف طبيعة وأسس التنمية الاقتصادية حسب الإطار الاقتصادي الذي تتبناه كل دولة، غير أنه مهما اختلفت المناهج والأنظمة الاقتصادية إلا أنها تسعى إلى تحقيق نفس الغايات وهي رفع مستوى المعيشة، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق رفع معدل الاستثمار وتنويعه، حيث أن هذا الأخير يعتبر ركناً أساسياً لعملية التنمية الشاملة والمستدامة.

فالاستثمار هو تخصيص الأموال في مجالات مختلفة بشكل يؤدي إلى تعظيم المردودية الاقتصادية والمالية، كما أنه يلعب دوراً إيجابياً في تعجيل التنمية التي تحتاج إلى التمويل الذي يتطلب توفير هيكل متكامل من المؤسسات والتنظيمات القادرة على التوجيه الجيد للمدخرات والبحث عن الوسائل الكفيلة بتعبيتها لأغراض التنمية حتى تتحول إلى استثمار منتج.

هذا، و تعتبر السوق المالية أداة تفاعل ومكان التقاء قوى الاستثمار المختلفة، كما أنها بمثابة قناة تمويلية فعالة بالنسبة للدول المتقدمة لتمويل اقتصادها، غير أنها تعتبر آلية جديدة بالنسبة إلى بعض الدول النامية وفيها يلتقي البائعون والمشترون لتداول الأدوات المالية، التي تعد بدورها بدائل استثمارية تميزة عن بعضها البعض من حيث العوائد التي تدرها والمخاطر التي تتطوي عليها، هذا التميز يجعل المستثمرين يفضلون بينها على أساس العائد المتوقع الحصول عليه والمخاطر المرتبطة بعدم تحققها. وعليه فعملية المفاضلة بين الأدوات المالية هي عبارة عن عملية استثمارية بالغة الأهمية تتطوّي على سلسلة من الدراسات والتحاليل تعرف بالاستثمار المالي، الذي يختلف عنه في المصارف الإسلامية التي استطاعت من خلاله تحقيق الكثير من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة للبلدان الإسلامية التي تعمل داخلها حيث تتعدد العمليات المصرفية التي تمارسها تبعاً لاحتياجات المجتمع في إطار محدد المعالم لا تحيد عنه وهو إطار الشريعة الإسلامية ، شملت جميع نواحي الحياة التي تحفز المجتمع على العمل الجاد والمثمر مصداقاً لقوله تعالى:

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" وفي هذا الإطار أيضاً تدعوا المصارف الإسلامية عملائها للمشاركة في نشاطاتها أو هي تشاركهم في نشاطاتهم بأساليب مستقرة من الشريعة الغراء وبذلك تحصل على علماء إيجابيين متوازن مصالحهم ومصالح المجتمع، وبالتالي تبتعد المصارف الإسلامية عن الخط العام الذي تسلكه المصارف التقليدية، فهذه الأخيرة تسعى إلى زيادة معدلات الفائدة في عمليات الائتمان المصرفية والقروض الأخرى

يقابلها ارتفاع نسبي لسعر الفائدة على الودائع بأنواعها مما يؤثر بشكل سلبي على الأهداف المرجوة من هذه المصارف.

أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فتسعى إلى توجيه عملياتها بما يخدم البيئة الاقتصادية والاجتماعية في منافذ لا تحكم فيها أسعار الفائدة وتحل من اعتبارات الربح اعتبارات اجتماعية حيث يكون العائد الاجتماعي أحد المؤشرات لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

اعتماداً على ما سبق، يمكننا صياغة مشكلة البحث بالشكل التالي، ما هو دور أدوات الاستثمار الإسلامية في توفير السيولة للمصارف الإسلامية؟

ركزنا في هذا البحث على النقاط الأساسية التالية:
أولاً: المصارف الإسلامية، المفهوم و الخصائص.

ثانياً: أسس التعامل المصرفي الإسلامي وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
ثالثاً: صور استخدام الأموال في المصارف الإسلامية.

رابعاً: دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في تفعيل الاستثمار طويلاً الأجل في المصارف الإسلامية.

نص المداخلة:

أولاً: المصارف الإسلامية، المفهوم و الخصائص

1/ مفهوم المصارف الإسلامية: تعدد مفاهيمها من كاتب لآخر حيث عرفت بأنها:

"المصارف التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرافية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة ، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة." (1)

و يعرف البنك الإسلامي بأنه: مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرافية واستثمار الأموال في ضوء الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ورفع مستوى معيشة الأمة. (2)

ويرى الدكتور شوقي إسماعيل شحاته في كتابه البنوك الإسلامية أن البنك الإسلامي " :منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي ، و تستهدف تحقيق الربح بإدارة المال الحلال ، وبأسلوب فعال في ظل إدارة اقتصادية سليمة " (3)

ويرى خبراء التنظيم أن البنوك الإسلامية هي : تلك المنظمة المالية المصرفية التي تختص بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي بوضع المال في المسار الإسلامي (4)

و عليه، يمكن القول أن البنك الإسلامي مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق العائد الاقتصادي والاجتماعي بما يحقق منفعة للأفراد دون اللجوء إلى التعامل الربوي القائم على أساس الفائدة وذلك في ظل قواعد ومبادئ المنهج الإسلامي في المعاملات.

2/ خصائص المصارف الإسلامية:

يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على أساس ومبادئ وآليات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تختلف عن تلك الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي.

-الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية : يجب على المصارف الإسلامية أن تضمن هيكلها التنظيمية وجود هيئة للرقابة الشرعية، تتصف بالاستقلال التام عن الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الإفتاء والرقابة، للتأكد من التزام أجهزة المصرف التنفيذية بالفتوى والإجراءات وأدلة العمل والنماذج التي اعتمدتها، ولها أن تستعين في ذلك بإدارة أو وحدة للرقابة والتدقيق الشرعي تكون حلقة الوصل بينها وبين إدارات وفروع المصرف الإسلامي.

-عدم التعامل بالربا: لقوله تبارك وتعالى(يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيَرْبِي الصَّدَقَاتِ) [البقرة: 276] أي الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذًا أو إعطاءً، إذ تعد الفائدة المصرفية من الربا

المحرم حسب ما جاء عن مجمع البحوث الإسلامية الذي قرر بان الفائدة المصرفية على أنواع القروض كلها ربا محرم ، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقروض الاستهلاكية أو بالقروض الإنتاجية ، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين، وإن كثير الربا وقليله حرام ، وإن الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع إثمها إلا إذا دعت إليه الضرورة وكل أمرئ متroxك لدینه في تقدير ضرورته.

- الأصل في النقود أن يتاجر بها كأداة في النشاط الاقتصادي، ولا يتاجر فيها كسلعة، فهي وسيلة للتبدل ومعيار لقيمة الأشياء وأداة للوفاء، وليس سلعة تباع وتشترى.

- اعتمدت المصارف الإسلامية مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المبني على عقد المضاربة الشرعية في تشغيل الأموال، إلى جانب صيغ البيوع المعترفة شرعا كبديل لسعر الفائدة المصرفية الثابتة التي اعتمدتها البنوك التقليدية كأداة لتسخير تكلفة الأموال.

- الالتزام بالصفات التنموية، الاستثمارية، الإيجابية في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية.

- تتميز المصارف الإسلامية بتقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها المصارف التقليدية تتمثل في، نشاط القرض الحسن و نشاط صندوق الزكاة، بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية المصرفية.

- يعتبر الدين في المؤسسات المالية الإسلامية مبلغًا ثابتًا لا يزيد بالتأخير ولا ينقص بالتعجيل، وعند عجز المدين المعسر عن السداد في الميعاد يعطي مهلة لحين يساره أو إسقاط الدين عنه إذا تبين أنه لا يستطيع السداد، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى : " وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرْهُ إِلَيْ مَيْسَرٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (البقرة : 280).

و بالتالي، فإن العمل المصرفي الإسلامي يعتبر أحد البناء الرئيسي لتطبيق مفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي في الواقع العملي و نموذجاً تطبيقياً في مختلف مجالات المعاملات المالية والاقتصادية والمصرفية.

ثانياً: أسس التعامل المصرفي الإسلامي وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بعد الاستثمار من السمات المميزة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، ومن خلاله تتجلّى النواحي الإيجابية في العمل المصرفي الإسلامي ويمكن توضيح ذلك من خلال عدة مركبات أهمها ما يلي :

الأساس الاستثماري: (5)

تنظر المصارف الإسلامية إلى الاستثمار على أنه أساس تتميم المجتمع من حيث أنه ينطلق من مقصد حفظ المال في الشريعة الإسلامية وحفظ المال يعني ناحيتين : من ناحية عدم بعد التأثير عليه سلباً بالإلتلاف والضياع والإهلاك ، بما يعني ضرورة بقائه ، ومن ناحية الوجود بتتميمه وزيادته ونموه أي تثميره ومن ثم العمل على استثماره، و أهم مركبات سياسة التمويل للاستثمار : (6)

-تقديم التمويل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن مما يؤدي إلى تتميم تلك القطاعات وبالتالي تنمية المجتمع وخلق الروح الإيجابية في التعامل المصرفي.

- التركيز على الاستثمار المحلي وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى تتميم المجتمع حيث ينعكس الاستثمار بإيجابيته على المجتمع.

-الاهتمام بتوزيع الاستثمارات لتشمل الخدمات الاجتماعية الأكثر ضرورة كتمويل المستشفيات والمدارس والجامعات وكليات المجتمع.

- تمويل الإسكان للأفراد والجمعيات التعاونية.

- عدم الاستثمار في مشاريع محرّمة شرعاً، والتي تضرُّ بالأفراد والمجتمع، ونلاحظ التزام المصارف الإسلامية بنوعية المشروع ومخرجاته، ودراسته من خلال الهيئة الشرعية، والتي تعمل على إقراره، أو عدم الحاجة لتمويله في حال مخالفته.

- الاهتمام بالتنمية العامة والتشغيل، وحل المشاكل الاقتصادية وليس القصد والغاية هو ربح المستثمر فحسب، وإنما اهتم القائمون على المصارف الإسلامية بالدراسات المتعلقة بالعملة وأمور أخرى فنية وبيئية، بالإضافة إلى محاولة تكيف العائد الاستثماري مع الخطط التنموية للبلد أو الدولة، ويمكن أن يعمل المصرف الإسلامي على طرح المشاريع التي تحتاج إليها الأمة، والتي قد تكون كثيفة العمل وقليلة رأس المال، في حال وجود بطاله منتشرة، أو التوجُّه نحو مشاريع التعليم فيما لو وجدت نسبة أميَّة كبيرة وهكذا.

الأساس التنموي: يجب على المصارف الإسلامية أن توازن في استثماراتها بين متطلبات الإنتاج وعامل الربحية وبذلك يكون هذا التوازن بمثابة برنامج عمل للتنمية في مختلف صورها، هذه الأخيرة التي يراها المختصون أنها تستهدف الرخاء الاقتصادي وتعبئة الموارد و الطاقات لإنجازها، فهي، "زيادة في الدخل الحقيقي القومي للجميع على مدى من الزمن بشكل يسمح له بالتطور و متابعة الارتفاع" (7) و تحقيقاً لهدف النماء و التطور ركزت المصارف الإسلامية على مجموعة من الأهداف بما يخدم التنمية تتلخص في النقاط التالية:

-خدمة وتشجيع الأفراد الذين لا يرغبون في التعامل بالربا، وتجميع مدخراهم واستثمارها بطريقة المشاركة بشكل يخدم المجتمع على أساس الشريعة الإسلامية.

-توفير الأموال اللازمة للقطاعات الاقتصادية التي لا ترغب بتمويل من المصارف التقليدية.

-إدخال خدمات تضمن التكافل الاجتماعي المنظم على أساس الشريعة الإسلامية أي ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية على أساس إسلامية.

- توجيه نشاطاتها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، بمعنى أن يسعى المصرف الإسلامي جاهداً إلى جر المنافع ودفع الأضرار عن المجتمع الذي يعمل فيه.

- تحديد هدف المصرف من جدوى الاستثمار.

-اعتماد المصرف على مفهوم علمي يحل محل الفائدة على رأس المال المتوقع في الاستثمارات وذلك باعتماده على أسس المشاركة في الربح والخسار.

-مراعاة طبيعة العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية ، إذ أنها تمارس في ظل مفاهيم اقتصادية لم تألفها المصارف التقليدية إضافة إلى الإنقان في العمل الذي يحتمه الإسلام كما جاء في الحديث الشريف: "إذا عمل أحدكم عملاً أحب الله أن يتلقنه"

ما يلزم المصارف الإسلامية بإتباع أحدث الأساليب في عمل الدراسات الضرورية للمشروعات المعروضة عليها بتوجيه الأموال إلى المسالك التي تمليها الضرورات. كما أنه من ناحية أخرى قد تستدعي ضرورات بعض العملاء المتعاملين مع المصرف مبالغ آتية فيمنحهم قروضاً حسنة بلا فائدة، وهذا ما حث عليه القرآن الكريم في قوله تعالى: "من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضارعه له أضعافاً كثيرة"(8)

بالإضافة، فإن تجنب التعامل بالفائدة يمنح المصارف ثقة المتعاملين.

الأساس الاجتماعي: تنظر المصارف الإسلامية نظرة إيجابية لخدمة الجانب الاجتماعي حيث تعمل على توظيف أموالها بما يتفق والنهج الإسلامي في خدمة المجتمع، لأن تعمد إلى استخدام الأموال المقترضة من أجل تحقيق أكبر ربح للملوك، وبعد أن يحصل المصرف على المال يعيد إقراضه للحصول على عائد أكبر، بينما نجد المصارف التقليدية تعتمد على إقراض الأموال مقابل فائدة مضمونة على رأس المال دون تعرضه لخسارة، و بذلك تفقد هذه المصارف دورها الاجتماعي.

بالإضافة فإن، مصلحة هذه البنوك تقتضي تشجيع أكبر عدد ممكن من المودعين لتتمكن من تجميع أموالهم و تقوم بإقراضها إلى عملاء آخرين مقابل فائدة أعلى وبذلك تتشكل شريحة عريضة من المجتمع تقف موقفاً سلبياً من عمليات الاستثمار التي تتفاعل فيها الأطراف المتعاملة تفاعلاً حقيقياً، وبالتالي يحدث أن تزيد ثروة هذه الفئة دون بذل جهد حقيقي.

أما بالنسبة للمصرف الإسلامي فهو يمارس نشاطه بطرق تفاعل بها مصالحة ومصالح عملاءه وبذلك يتحقق لهؤلاء عائد لا تشوبه حرمة التعامل و تتحقق الإيجابية المطلوبة من هذا التعامل. كما تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدمات اجتماعية من خلال مساعدتها لجميع أصناف المحتاجين.

هذا، و ينصب العمل المصرفي الإسلامي في مجمل عملياته على التفاعل البناء بين المصرف وعملاءه حيث تظهر معلم جديدة تضع باعتبارها المحيط الاجتماعي في تسخير العمليات المالية لم تألفها المصارف التقليدية.

ثالثاً: صور استخدام الأموال في المصارف الإسلامية

إن ضخ الأموال في القنوات الاستثمارية المختلفة يعتبر من أهم ما تقوم به المصارف الإسلامية، حيث تعتمد على مجموعة من الأدوات المستمدّة من الفقه الإسلامي و التي أساسها المشاركة و البيوع و من خلالها تتحدد العلاقة بين البنك و العملاء المستثمرين، و فيما يلي تقديم لهذه الأدوات:

أولاً/ التمويل بالمضاربة

1/ **مفهوم المضاربة:** المضاربة لغة مأخوذة من الضرب في الأرض، وهو السير فيها للسفر أو بغض التجاره و ابتغاء الرزق كقوله تعالى " وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله " المزمل: الآية (20) ، كما يعرف البعض المضاربة بأنها": نوع من المشاركة بين صاحب الأموال وصاحب الخبرات ، يقدم فيها الأول ماله والثاني خبراته ، ويقتسمان نتائج المشروع بنسب يتفق عليها ، وهو الوسيلة الإسلامية المشروعة لإدخال الموجودات النقدية في النشاط الاقتصادي وتحويلها إلى عنصر إنتاج عن طريق عمل مشترك يقوم به صاحب المال و رب العمل معًا . (9)

يقول الماوردي - رحمة الله - ((وأما المضاربة ففي تسميتها بذلك تأويلان: (10) أحدهما: أنها سميت بذلك، لأن كل واحد منها يضرب في الربح بسهم. والثاني: أنها سميت بذلك، لأن العامل يتصرف فيها برأيه واجتهاده مأخذ من قوله: فلان يصرف الأمور ظهراً لباطن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: 101] ويقصد بالمضاربة التعامل في الأصول المالية باليبيع والشراء في الأسواق المالية وليس المضاربة الفقهية . ويمكن تقسيم المنظرين للمضاربة إلى فئتين: (11) الفئة الأولى: تبنت فكر (كينز- هيكس) وتقول إن درجة الرغبة في تحمل المخاطر تميز المضارب عن غيره، فمن يرغب في تحمل المخاطر يكون مضارباً، ومن يتتجنب المخاطر يكون متحوطاً، ومن وجهة نظر هذه الفئة أن السوق المستقبلية دورها الاجتماعي مفيد، إذ تحول مخاطر الأسعار من المتحوطين الذين لا يرغبون في تحمل مخاطر عالية إلى المضاربين الذين يتحملون مخاطر عالية.

الفئة الثانية: ويقودها الكتاب التطبيقيون، الذين يعرفونها بأنها: بيع وشراء صوريان للاستفادة من فروق الأسعار، أي بيع أو شراء صوريان ليس بغرض الاستثمار، ولكن بغرض الاستفادة من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للأوراق المالية في الأجل القصير جداً، حيث ينخفض بشدة معدل الارتباط بين القيمة السوقية للأوراق المالية من ناحية، والقيمة الاسمية والدفترية من ناحية أخرى

وتمثل المضاربة "اتفاقاً" بين طرفين يبذل أحدهما فيه المال (صاحب المال) ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال (المضارب)، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان ، وإذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله ، وضائع على المضارب جهده وكده ، وذلك لأن الشركة بينهما في الربح ، أما إذا خسرت الشركة فإذا تكونت على صاحب المال وحده ولا يتحمل المضارب شيئاً منها مقابل ضياع جهده وعمله..." (12)

2/ أنواع التمويل بالمضاربة: تتعدد أنواع التمويل بالمضاربة، ويمكن النظر إليها من عدة وجوه على النحو التالي:

***المضاربة المقيدة:** يتم بموجبها تقييد صاحب المال للمضارب بنوع معين من العمل ، أو أن يلزمها بممارسة النشاط في مكان معين أو زمن محدد ، ويربطه بالتعامل في منتجات ذاتها ، كأن يشترط عليه ألا يشتري إلا الأدوات الكهربائية ، أو ينهى عن شراء المنتجات الغذائية .
و قد روی عن ابن عباس أنه قال : كان العباس بن عبد المطلب إذا رفع ماله مضاربة اشترط علي صاحبه ألا يسلك به بحرا ولا يتزل به واديا ولا يشتري به دابة كبد رطبة، فإن فعل ضمن فبلغ شرطه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجاز شرطه. (13)

***المضاربة المطلقة:** من خلالها يقوم البنك بتوظيف أموال حسابات التوفير أو حسابات لإشعار أو لأجل، حيث يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله، وللمضارب في هذه الحالة أن يبيع نقداً ، أو يبيع بالأجل ، وله السفر بالمال براً وبحراً ، كما يملك المضارب حرية الإيداع والرهن والارتهان والإيجار والاستئجار ولكن لا يملك المضارب الاستدانة لعمل المضاربة ، فإن فعل ذلك بأمر صاحب المال ، فإنها تتحول إلى شركة وعندما يصبح الربح مناصفة فيما اشتريا وفي الدين . وقد تبين من الواقع العملي أن كلا النوعين من المضاربة ملائم لمعاملات المصارف الإسلامية غير أن المضاربة المطلقة هي الأصل في التعامل بين المصرف وأصحاب ودائع الاستثمار. (14)

* هناك نوعان آخران من المضاربة هما، المضاربة الفردية و المشتركة، هذه الأخيرة تتضمن جميع السمات الأساسية التي تتسم بها المضاربة في الفقه الإسلامي من حيث أن لها ثلاثة أطراف وهم صاحب المال والمضارب المستثمر والمصرف الإسلامي، وجميعهم يستحقون الأرباح، في حين أن المضاربة الفردية لها طرفان، المضارب و صاحب المال، وفيها لا يتم الخلط للأموال عكس المشتركة أو الجماعية التي تقوم على أساس الاستثمارية، حيث تتعدد المجالات التي يمكن المضاربة من خلالها ، وإن ركز أغلب الفقهاء على أن العمل في المال يكون عن طريق التجارة ، إلا أن الغالب التوسع في أنشطة المضارب بحيث تشمل بالإضافة إلى النشاط التجاري البحث كل وسيلة لاستثمار المال وإنائه وتفي بالغرض المطلوب

سواء كانت في مجال الصناعة أو الزراعة أو غيرهما.

ثانياً: التمويل بالمشاركة (15)

1/ مفهوم المشاركة: يعرفها الفقهاء بأنها تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأعمال أو الأموال، ليكون الربح بينهم حسب الاتفاق.

و المشاركة مشروعة بالكتاب و السنة لقوله تعالى : " وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا و عملوا الصالحات و قليل ما هم " . و روي عن رسول الله الكريم - صلى الله عليه و سلم - أنه قال فيما يرويه عن ربه عز و جل : " أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانه خرجت من بينهما " رواه أبو داود .

و تعد المشاركة من الأساليب التمويلية القديمة ، ولكنها مستحدثة مصرفيا ، وتقوم على أساس تقديم البنك الإسلامي للتمويل الذي يطلبه المتعامل معه والمشارك بنسبة في هذا التمويل بجانب عمله وخبرته وأمانته ، وذلك دون تقاضي فائدة ثابتة ، و هي " : عقد بين اثنين أو أكثر علي أن يكون الأصل رأس المال والربح أو الخسارة مشتركا بينهم حسب ما يتفقون عليه ". (16) و من شروطها الأساسية ، بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين ، أن يكون رأس المال المشارك به نقدا أو قرضا معلوما و موجودا بالاتفاق ، كما يجب أن يكون توزيع الربح حسب حصة رأس المال و كذا الخسارة.

2/ أنواع المشاركة: تنقسم في الفقه الإسلامي إلى أربع أنواع : 17

أ) **شركة الأعمال:** و هي اشتراك اثنين أو أكثر على أن يتقبلان الأعمال من الغير و يكون توزيع الربح بينهما حسب الاتفاق و يجوز اختلاف طبيعة العمل.

ب) **شركة العنان:** هي أن يشترك اثنان (أو أكثر) ، و يعملان معا أو أن يعمل أحدهما و الربح بينهما و لا يشترط فيه تساوي مبلغ المال ، و إذا كان العمل لأحدهما فقط جاز له اشتراط المقابل عن هذا العمل.

ج) **شركة المفاوضة:** هي أن يشترك اثنان أو أكثر في شركة على أساس التقويض الكامل من أحد الشركاء ، إلى صاحبه بالتصرف في أمور الشركة ، و يشترط فيها التساوي في رأس المال و التصرف في توزيع الربح.

د) **شركة الوجوه:** هي عقد يشترك فيها اثنان أو أكثر لا مال لهما و لا صنعة على أن يشتروا بوجاهتهم وسمعتهم وثقة الناس فيهم بالأجل أي بالدين ، و لهما أن يشتريا بضائع لأجل البيع و يكون الربح بينهما بالتساوي أو حسب الاتفاق ، على أن تكون الخسارة بنسبة ما يشتريه كل منهما.

بالإضافة إلى هذه الأنواع الأربع نجد صنفاً أقرب من صيغ التعاقد بين رأس المال و العمل كالمضاربة ، والمزارعة و المساقاة و التي اعتبرها بعض الفقهاء نوعاً من الشركة ، و لكن من الملاحظ أن البنوك الإسلامية تطبق المشاركة على عدة أشكال، ذكر منها:

- **المشاركة في تمويل صفقة معينة:** تخص عملية تجارية تنتهي بانتهاء هذه الصفة، بحيث يشترك البنك في تمويل هذه الصفة بنسب معينة، ثم يقتسمان الربح حسب هذه النسب، و تتم عادة في الأجل القصير لأنها توجه لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير و تمويل رأس المال العامل.

- **المشاركة المتناقضة أو المنتهية بالتمليك :** هي التي يتم فيها تحديد نصيب كل من البنك و العميل في رأس مال المشروع ، و عندما يبدأ هذا المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل البنك تدريجياً عن حصته في رأس المال ببيعها إلى العميل إلى أن يصبح هذا المشروع بعد مدة معينة متلق عليها مملوكاً من طرف العميل. أما في حالة التنازل فإن البنك يتافق مع العميل على تحديد حصة كل منها في رأس المال بعقد مستقل و له الحق في بيعها للمتعامل شريكه أو غيره و كذلك الأمر بالنسبة للعميل مع البنك.

و قد يحدد نصيب كل من البنك و شريكه في صورة أسهم تمثل قيمة الشركة و توزع الأرباح حسب عدد الأسهم، و للشريك أن يقتني من هذه الأسهم كل سنة حتى تصبح كل الأسهم ملكه في النهاية. أما المشاركة الدائمة من طرف البنك مع شريك أو أكثر فلا ينتهي إلا بتصفية المشروع.

ثالثاً: التمويل بالمرابحة: (18)

هو أكثر العقود المالية الإسلامية استخداماً، و المرابحة التمويلية عقد مستحدث جاءت صياغته من عدة عقود، و هناك إجماع فقهي على إجازته كأحد صور البيع الآجل و من شروط صحته، شراء السلعة و تحويل ملكيتها للزبون، و العقد الذي يصدر عن الزبون ما هو إلا وعد بالشراء و له أن يتراجع إلا أن يصدر عنه وعد بالشراء، و ثمة مشكلة محتملة و هي تأخر الزبون في دفع ما عليه مما يمكن أن يتسبب في خسارة للمصرف الإسلامي القائم على مبدأ عدمأخذ ما يزيد عن سعر السلعة المباعة.

و المرابحة في اللغة مأخوذة من الربح وهي الزيادة أو العائد وهي أحد أدوات التمويل و تعتبر أحد أنواع البيوع المشروعة في الفقه الإسلامي. أما فقهياً فهي سلعة يشعر بشر يشمل تكلفة السلعة على التاجر، مضافاً إليها ربح معلوم. و التكلفة تشمل السعر الذي اشتري البائع به السلعة ، و تكاليف إضافية كقيمة الشحن والتخزين والنقل وغيرها.

إلا أن هذا النوع من العقود جرت عليه بعض التغييرات أو التطورات ليتناسب مع الوضع التجاري المعاصر، وأصبح هذا النوع يستخدم لتوليد صور أخرى تتطابق معه في المفهوم العام ، ولكن تختلف عنه في بعض التطبيقات، فيما يلي بعض هذه الأشكال: (19)

عقد المراقبة البسيط: و يتم بموجبه اتفاق بعض المؤسسات المالية مع جهة متخصصة سواء في العقار أو بيع السيارات على سبيل المثال على توفير منتجات أو عقارات معينة تكون في الغالب رائجة ، ومن ثم تعرض المؤسسة المالية هذه المنتجات على زبائنها لبيعها بالتقسيط مع إضافة هامش ربحي ، وهذا الهامش يعتمد غالبا على فترة السداد التي يرغبها الزبون ، بمعنى أنه كلما زادت المدة زاد الهامش ، وذلك حسب نسب ربح مئوية يتفق عليها طرفي العقد.

1-المراقبة للأمر بالشراء: هذا النوع من العقود تكلم عنه الفقهاء و من أبرزهم الإمام الشافعي في كتابه الأم حيث قال: " وإذا أرى الرجلُ الرجلَ السلعةَ فقال اشتري هذه وأربحك فيها كذا فاشترها الرجل فالشراء جائز".

و قد أصبح بيع المراقبة للأمر بالشراء، أو ما يمكن أن يعبر عنه "مع الوعد بالشراء" ، منتشرًا بشكل كبير في المؤسسات المالية الإسلامية ، حيث و بطلب من العميل تقوم المؤسسة المالية بشراء سلعة معينة سواء كانت للأفراد، مثل السيارات أو المنازل أو غير ذلك ، أو ما كان منه للمؤسسات أو الشركات مثل الأجهزة الطبية والمعدات التي تحتاجها المصانع ، أو المواد الأولية التي يحتاج إليها في المشاريع الإنسانية ، على أساس أن طالب التمويل يشتري هذه السلعة بعد تملك المؤسسة المالية لها ، مع هامش ربح يضاف إلى سعر السلعة ، ويزيد هذا الهامش وينقص حسب المدة التي يتم فيها السداد.

رابعاً: التمويل الاستصناعي:

عرف بأنه "عقد بموجبه يكلف الصانع بصناعة شيء محدد الجنس و النوع و القدر و الصفة، و يتم الاتفاق على الاستصناع خلال أجل معين، كما يجوز عدم تحديد الأجل" (20)

و عرفه المرحوم الشيخ الزرقا بأنه " عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صناعا يلتزم البائع (الصانع) بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد " (21)

و يمكن أن يساهم هذا النوع في تمويل صغار الصناع أو الحرفيين، وفقا لإستراتيجية معينة لتنمية المؤسسات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها، فيتم تحديد سلع معينة بمواصفات محددة و تكليف المؤسسات الصغيرة بإنتاجها و تسليمها لأحدى الهيئات

المتخصصة لتنولى تسييقها. و هكذا إذا تم التمويل بهذا الشكل فإنه من الممكن استخدامه لتحديد أنواع المنتجات و الإشراف على مواصفاتها بدقة و المساهمة بشكل مباشر في تسييقها، فتتختص المؤسسات الصغيرة بهذا من معظم مشاكلها التمويلية و التقنية و التسويقية بدون التعرض لمخاطر الديون و فوائدها، كما أن عقد الاستصناع يصلح بطبعته لتمويل احتياجات رأس المال العامل للمؤسسات الصغيرة و من الخطورة استخدامه لتمويل رأس المال الثابت، حيث أن هذا سيؤدي إلى ارتفاع مخاطر عدم الوفاء بالعقد، أي الإخفاق في تسليم السلعة المطلوب تصنيعها.

خامساً: التمويل عن طريق عقود البيع :

شراء السلع و إعادة بيعها يمثل أحد أشكال عقود البيع في المصادر الإسلامية على أساس عقود البيع الآجل، أي بتقسيط ثمن المبيع على آجال متفرق عليها و أهم أشكال هذه البيوع ما يعرف ببيع المراقبة، الذي يوضح فيه البنك قيمة التكلفة الحقيقية للسلعة و يتفرق مع العميل على إضافة مبلغ يعتبر بمثابة ربح للبنك في هذه الصفقة، ومن ثم يتحدد المبلغ الإجمالي للسلعة الذي يتحمله المشتري، و يتم تحديد قيمة السلعة و كذا ربحية البنك قبل إبرام عقد البيع، فإذا اتفق الطرفان أبداً بينهما عقداً يسمى وعداً بالبيع و بعد الاستلام يتم تحرير عقد البيع النهائي ليتم تحويل ملكية السلعة إلى العميل الذي يلتزم بسداد ما عليه في المدة المحددة و على النحو المتفرق عليه مع البنك، و هذه الطريقة تعطي العميل ميزة لا تتحقق في أساليب البيع الأخرى من حيث أن البنك لو استطاع أن يأخذ خصماً من بائع السلعة فإن الخصم يكون شرعاً من حق العميل المشتري و بذلك يستفيد من تخفيض قيمة البيع المتفرق عليها في عقد الوعد بالبيع، كما يكون من حق طالب الشراء فسخ العقد إذا ثبت أن البنك حدد له ثمناً أعلى من الثمن الذي اشتري به السلعة ، فالعلاقة البيعية لابد أن تقوم على الإفصاح و الشفافية و عدم التغیر بالمشتررين و عدم التدليس عليهم و لذلك سميت ببيوع الأمانة.

سادساً: عقد الإجارة

يعتبر من العقود الشرعية في الفقه الإسلامي و أصله بيع لمنافع الأشياء معبقاء أصلها في ملكية البائع، و قد عرفه المالكية بأنه "تمليك منافع شيء مباحة لمدة معلومة بعوض" (22) أما الفائدة الحقيقة من هذا العقد فهي أن الأصول الرأسمالية التي يمكن أن تكون تكلفتها كبيرة و لا يستطيع العميل الحصول عليها، فيقوم البنك بما يملك من أموال بتوفيرها و تأجيرها للعميل مقابل أجرة يتلقى عليها و مدة زمنية محددة ضمن عقد الإجارة، و قد يتحقق هذا الأسلوب عدة مزايا لفائدة العميل كأن يوفر له السيولة النقدية و يمكنه من تشغيلها دون اللجوء إلى الاقتراض لشراء الأصل، كما أن تكلفة الإجارة تحمل على حساب الأرباح و الخسائر،

و بالتالي فهي لا تدخل ضمن الوعاء الخاضع للضريبة، بالإضافة فإن إجارة الأصل تساعده المستأجر على تجديد الأصول المستأجرة وفقاً لأحدث التطورات التكنولوجية مع عدم تحمله تكاليف الصيانة التي تتحملها الشركات المؤجرة.

هذا، و لا يحق للمستأجر المطالبة بالشيء المؤجر أو العمل المطلوب تنفيذه ما لم يسلم الأجرة. أي، ينبغي أن يتم التسليم والاستلام في وقت واحد، إلا إذا كان هناك شرط قد تراضايا عليه ينص على خلاف ذلك، كما لو اتفقا على تسليم الأجرة بعد تنفيذ العمل، أو تقسيطها حسب مراحل إنجاز العمل، أو حسب مدة الانتفاع بالشيء المؤجر.

سابعاً: عمليات السلم والسلم الموازي

تعني هذه العمليات أن السلم نوع من البيوع وتعريفه "شراء آجل بالذمة بثمن حاضر بشروط خاصة" (23)

أو هي بيع آجل بعاجل ولا بد من معلومية رأس المال مثل جنسه ونوعه وصفته ومقداره. كما أن الأصل في الثمن المدفوع أن يكون نقداً واختلف الفقهاء في العروض، كما يشترط تسليمه في مجلس العقد، ومن الصفات المميزة لهذا العقد أنه عقد بيع لسلعة غير موجودة وقت التعاقد أو غير مشاهدة بالنسبة للمشتري إلا أن وجودها ممكن في المستقبل و مثل ذلك التمر و القمح إلى حين الحصاد، إلا أن هذا العقد قد أحيط بقيود دقيقة كضرورة تحديد نوع المبيع و جنسه و وزنه و صفتة لنعيه عليه الصلاة و السلام عن بيع الإنسان ما لا يملك، لكن الرسول صلى الله عليه و سلم رخص هذا البيع نظراً لحاجة الناس إلى مثل هذه المعاملات، حيث يبيع المرء سلعة محددة الوزن و الصفة و النوع و الكمية مع تحديد زمن و مكان التسليم و على المشتري أن يدفع الثمن نقداً في مجلس التعاقد، و قد أجازت الشريعة هذا البيع لأن الناس يحتاجون للسلعة و يسددون ثمنها بعد جني محاصيلهم و بذلك تتحقق مصلحة البائع بقبض الثمن و حصول المشتري على السلعة دون غرر أو غبن على أحدهما.

ثامناً: بيع التورق

التعريف الاصطلاحي أن يشتري الرجل سلعة نسيئة أي بالأجل و بيعها لغير بائعها الأول الآخر بأقل ما اشتراها به ليحصل بذلك على النقد. (24)

و قد أباح الإسلام بيع التورق لقوله تعالى "و أحل الله البيع و حرم الربا" البقرة 275 ، و لحديث الرسول صلى الله عليه و سلم الذي رواه سعيد الخدري و أبو هريرة أنه عليه الصلاة و السلام استعمل رجلاً من خبيث فجاءه بتمر جنيب أي طيب فقال الرسول عليه الصلاة و السلام "أكل تمر خبيث هكذا؟ قال لا و الله يا رسول الله إنا لنأخذ الصاع بالصاعين و الصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم "لا تفعل بع الجمع بالدرارهم ثم اتبع الدرارهم جنيباً" (متفق عليه)

و هكذا فإن الحاجة تدعو إلى مثل هذه العقود المباحة لقضاء دين أو علاج مرض و ما إلى ذلك من حاجات يومية للناس في معيشتهم و متطلباتهم الأسرية و قد لا يجدون من يقرضهم أو يساعدهم في قضاء حوائجهم، إلا أن العلماء اشترطوا أن يكون المحظوظ فعلاً في أشد الحاجة للنقد و لا يستطيع الحصول عليه من أي مصدر آخر لأن ترك الأمور هكذا دونما محدد قد يسبب آثاراً سلبية على الاقتصاد.

و عليه، فإن المصارف الإسلامية بهذه الأدوات الاستثمارية تسعى إلى تفعيل آلية العمل المصرفي وأخلاقياته الشرعية وما تقوم عليه من مباشرة للتجارة والاستثمار من خلال الاتجار بالنقود لا الاتجار فيها ومن ثم تبني القاعدة الإنتاجية لا الإقراضية، فهي مؤسسات مالية مصرافية تحسن إنفاق المال على وجوهه الصحيحة كما أمر عز وجل في قوله "آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه" الحديده / 7 .

رابعاً: دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في تمويل الاستثمارات في المصارف الإسلامية
رغم التحديات التي تواجه الرقابة المالية على الأدوات الاستثمارية التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية و رغم البيئة التنافسية المالية والتقنية الحادة وسرعة التغيير التي تشهدها الساحة العالمية إلا أن البنوك الإسلامية استطاعت أن تتطور وتوسيع حتى بلغت أقصى بقاع الأرض، و لأن إدارة الاستخدامات المالية في البنوك الإسلامية تعد العنصر الجوهرى الذي يعكس رسالة تلك البنوك و نظراً لأهمية السيولة في البنوك، نصت القوانين المصرفية على نسب محددة يجب الالتزام بها، وبذلك يتم تحليل عناصر الأصول وتصنيفها إلى بنودها المختلفة النقدية وشبه النقدية وهكذا حتى يتم الانتقال إلى بنود الأصول الأقل سيولة.

بالإضافة، فإن النشاط الاستثماري يلقى اهتماماً بالغاً في البنوك الإسلامية لإشباع متطلبات العملاء بما يسair مقتضيات الشريعة الإسلامية ولهذا تهتم البنوك الإسلامية بالاستثمار والمتاجرة المباشرين إلى جانب نظم التمويل بالمرابحة والمضاربة والمشاركة.

1/ أنواع المخاطر التي تواجه المصارف:

تعرض المصارف الإسلامية و كذلك التقليدية إلى جملة من المخاطر، يمكن تلخيصها في ثلاثة أنواع أساسية: 25

السيولة: و الحاجة إلى إليها توضح مدى أهمية إحتفاظ البنك بمقدار من المبالغ السائلة والأصول القابلة للتحويل إلى سيولة بسرعة لمواجهة السحوبات المفاجئة من العملاء دون تحقيق خسائر، لأن عجز البنك عن تلبية حجات المودعين يهدى الطلب قد يعطي مؤشراً إلى أن البنك يواجه أزمة سيولة مما قد يؤدي إلى زعزعة ثقة العملاء بالبنك، وبالتالي الإفلاس.

أ- الربحية: يبين هذا المبدأ أن توسيع البنك في منح التمويل أو الإستخدام طويلاً الأجل يمكن أن يدر للبنك عوائد مرتفعة، مما يدفعه إلى زيادة أصوله بدرجة عالية، لكن قد يكون ذلك على حساب توفير السيولة الكافية عند الحاجة، وهذا سيعرض البنك للخطر في حالة عدم قدرته على تسييل تلك الأصول بسرعة لتلبية طلبات السحب المفاجئة، وعليه فإن كفاءة البنك تقاس بمدى قدرته على الموازنة بين الربحية و السيولة لأنهما يسيران جنباً إلى جنب دون أن يكون تحقيق أحدهما على حساب الآخر.

ب- الأمان: يعتبر من أهم الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها، كما يعد من أهم العوامل التي تجذب كثيراً من المتعاملين، لأن بعض المودعين لا يهمهم حجم العوائد المحققة من طرف المصرف بقدر ما تكون هذه المصارف قادرة على رد ودائعهم وقتما شاءوا. و حتى يكون البنك في حالة صحية جيدة ويستطيع مواجهة هذه المشاكل على البنوك التجارية الالتزام بتقديم كشوفات مالية دورية للبنك المركزي لتحليلها و معرفة مدى قوتها أو ضعف المراكز المالية للبنوك و اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق الاستقرار المالي و النفي داخل الجهاز المصرفي.

2/أهمية السيولة في البنك الإسلامي: كما تمت الإشارة إليه سابقاً يشير مفهوم السيولة إلى قدرة البنك الإسلامي على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع، وسداد المستحقات الدورية وغير الدورية على البنك، بالإضافة إلى إتمام عمليات التمويل والاستثمار الواجب على البنك ممارستها، و تبدو أهميتها من خلال قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل بشكل مناسب ، إذ أن زيادة السيولة في أي بنك تعني ضعف قدرته على تحقيق الأرباح المنشودة ، إلى جانب ضعف مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدم تشغيله للأموال المتاحة لديه في المشروعات المختلفة، و من جهة أخرى فإن نقص السيولة لدى البنك عن الحد المناسب يعرض البنك للحرج أمام عملائه المودعين بصورة أساسية، وطالبي التمويل أيضاً، ولذا يبحث البنك عن مستوى السيولة الذي يمكنه من تعظيم الأرباح ، وفي نفس الوقت يحافظ على الحد الأدنى المناسب من السيولة.

ونظراً لأهمية السيولة في البنوك فقد نصت القوانين المصرفية على نسب محددة للسيولة تتلزم بها ولهذا يتم تحليل عناصر الأصول وتصنيفها إلى نقدية بخزينة البنك ، ونقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، و في شكل أسهم ومستحقات لدى العملاء، وعمليات تمويل مختلفة كالمضاربة والمرابحة والمتاجرة والمشاركة... وهكذا.

ويحتاج جانب السيولة في البنوك الإسلامية إلى قياس وضبط، شأنها في ذلك شأن البنك الأخرى مع بعض الاختلافات البسيطة أحياناً والجوهرية أحياناً أخرى.

3/ عناصر السيولة في البنك الإسلامي: تتمثل عناصر السيولة في البنك في كافة الأصول النقدية وشبه النقدية، بما يسهم في سداد الالتزامات قصيرة الأجل بسرعة وبدون أو أقل الخسائر.

وتنقسم عناصر السيولة إلى مجموعتين : (26)

المجموعة الأولى: السيولة النقدية و تتكون من الأصول السائلة بشكل كامل والتي تميز بسيطرة البنك الإسلامي عليها وإمكانيته من التحكم فيها بصورة مباشرة وتشتمل على النقدية بخزينة البنك سواء كانت بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية ، والودائع لدى البنوك الأخرى ، والودائع التي لدى البنوك الإسلامية . ويضيف البعض إلى ذلك الشيكات تحت التحصيل.

المجموعة الثانية: السيولة شبه النقدية وتتكون من الأصول التي يمكن للبنك الإسلامي التصرف فيها وتحويلها إلى سيولة كاملة دون أو بأقل الخسائر، وبطبيعة الحال فإن سيطرة البنك عليها لا تصل سيطرته على مكونات المجموعة الأولى وتشتمل على الأسهم والمستحقات المضمونة لدى العملاء خلال ثلاثة شهور، والشهادات القابلة للتداول التي يصدرها البنك الإسلامي والأوراق الحكومية وغيرها.

4/ مؤشرات ونسب السيولة: تقيس هذه النسب قدرة البنك على مقابلة مسحوبات العملاء خاصة أصحاب الحسابات الجارية والودائع ذات الأجال القصيرة وكلما كانت نسبة الودائع الجارية و الودائع تحت الطلب كبيرة يجب أن تزيد نسبة السيولة، وعكس ذلك صحيح إذا تزايدت الودائع الاستثمارية طويلة الأجل.

ثم إن انخفاض مستويات نسب السيولة خاصة في حالة تزايد أهمية الودائع الاستثمارية يعني قدرة البنك الإسلامي على توظيف الأموال والموارد المتاحة في أوجه استخدام حقيقة تدر عائدًا مناسباً بما يسهم في ارتفاع معدلات الربحية سواء بالنسبة للمودعين أو المساهمين.

ومؤشرات حساب السيولة التي يمكن للبنك الإسلامي الاعتماد عليها للتعرف على مستوى السيولة به متعددة ومن بين هذه المؤشرات : (27)

نسبة النقدية / إجمالي الودائع: وتقيس هذه النسبة إمكانية البنك الإسلامي في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه والتي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة ، ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي : نسبة النقدية / إجمالي الودائع =

$$\frac{(\text{إجمالي النقدية}) \text{ بخزينة البنك} + \text{بالبنوك الأخرى} + \text{بالبنك المركزي}}{(\text{إجمالي الودائع}) \text{ ودائع جارية} + \text{ودائع ادخارية} + \text{ودائع استثمارية}}$$

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع: وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك على رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء، ويمكن حسابها على النحو التالي :

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع} = \frac{(\text{إجمالي الأصول السائلة}) \text{ النقدية} + \text{شبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

(إجمالي الودائع) الجارية + الاستثمارية

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول: وتفيد هذه النسبة في الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموعة الأصول الكلية للبنك ، بما يسمهم في التعرف أولاً فأول على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة. وتقاس على النحو التالي:

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول} = \frac{\text{(إجمالي الأصول السائلة)}}{\text{(إجمالي الأصول)}} \text{ النقدية} + \text{شبه النقدية}$$

(إجمالي الودائع) الجارية + الاستثمارية

نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار: ويمكن الحصول على نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل و الاستثمار عن طريق قسمة الأصول السائلة على إجمالي أرصدة التوظيف بمختلف أبعادها التمويلية والاستثمارية في مجالات الاستثمار المباشر والمتاجرة المباشرة والمرابحة والمشاركة والمضاربة التي يمارسها البنك الإسلامي ، و تعطى علاقتها بالشكل:

$$\text{نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل و الاستثمار} = \frac{\text{(إجمالي الأصول السائلة)}}{\text{(إجمالي الأصول)}} \text{ النقدية} + \text{شبه النقدية}$$

(إجمالي أرصدة التمويل و الاستثمار) المضاربة و المشاركة و المرابحة و المتاجرة و الاستثمار المباشر

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات: وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على سداد التزاماته المختلفة قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواء كانت هذه الالتزامات ودائع أو غيرها. وتقاس هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات} = \frac{\text{(الأصول السائلة)}}{\text{(إجمالي الالتزامات)}} \text{ النقدية} + \text{شبه النقدية}$$

(إجمالي الالتزامات) الودائع + الالتزامات الأخرى

5/ أهمية الاستثمار في البنك الإسلامي: بعد النشاط الاستثماري في البنك الإسلامي بمثابة البديل الشرعي للتعامل الربوي في مجال التمويل في البنوك التقليدية و لذلك نجده يلقى اهتماماً كبيراً من قبل الإدارة تخطيطاً وتنفيذًا ومتابعة ، بحيث يتماشي مع مقتضيات ومبادئ الشريعة الإسلامية ويحاري احتياجات العملاء ومتطلباتهم ، ويساير سياسات الدولة التنموية و هناك مجالات تمويل كثيرة تمارسها البنوك الإسلامية تتمثل خاصة في الاستثمارات المباشرة أو التمويل بالمتاجرة المباشرة ، أو المرابحة ، أو المضاربة ، أو المشاركة ، ...

فيقوم البنك الإسلامي بتشغيل أمواله في المشروعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو الخدمية وذلك بغية تحقيق الأرباح لمساهميه وتحمل المخاطر المرتبطة بذلك ومن المستحسن أن يكون نشاط البنك كمضارب بنفسه تمكيناً له من القيام بوظائفه المختلفة على نطاق واسع وبفاءة

ويستطيع البنك الإسلامي القيام باستثمار قدر من رأس ماله في أي نوع يراه مناسباً من المشروعات المتاحة في البيئة المحيطة ، وتكون الأموال مملوكة له ملكية كاملة ، كما يقوم بإدارة هذه المشروعات بما يتوفّر لديه من خبرات ومهارات وعمال ، أو يقوم باستئجار من يعاونه في هذا الاستثمار من العمال أو الفنيين أو الخبراء ، وذلك بالأسلوب الذي يراه ملائماً. وللبنك اعتماد الاستثمارات ذات الطبيعة الإنتاجية حيث يتوقف نجاحه على ما يملك من خبرات وممارسات إدارية وفنية واستثمارية.

6- بعض إنجازات البنوك الإسلامية في مجال التمويل (28)

تظهر البنوك الإسلامية الآن كواحدة من أسرع قطاعات صناعة التمويل العالمية نمواً مع توقعات بأن تلعب دوراً متزايداً خلال السنوات المقبلة.

فقد أظهرت البنوك والمؤسسات المالية التي تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية مرونة مذهلة خلال الأزمة المالية العالمية التي ضربت اقتصاد العالم في خريف 2008 وأدت إلى انهيار عشرات البنوك التقليدية وبخاصة في الولايات المتحدة. مما شجع البنوك التقليدية حتى في الدول التي يمثل المسلمين أقلية فيها مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة على تقديم خدمات البنوك الإسلامية إلى جانب خدماتها التقليدية.

ورغم عدم وجود بيانات دقيقة حول حجم صناعة البنوك الإسلامية فإنه من المعتقد أن يكون زاد من 820 مليار دولار عام 2008 إلى أكثر من تريليون دولار خلال 2010. وتشير أحدث الدراسات إلى النمو المطرد لنظام الصيرفة الإسلامي بحيث يمكن أن تصل إلى 1,5 تريليون دولار عام 2012 ثم 3 تريليون دولار عام 2015.

هذا، ويقول الخبير الاقتصادي الأردني جواد عناني لوكالة الأنباء الألمانية فإنه يعتقد أن البنوك الإسلامية مستعدة لكسب المزيد في المستقبل بفضل الثقة التي حققتها خلال الأزمة المالية، وأرجع عناني النجاح الأخير للبنوك الإسلامية إلى وفرة السيولة النقدية التي نجحت في توفيرها رغم أزمة النظام المالي العالمي، حيث تلعب نفس الأدوار التي تلعبها البنوك التقليدية في سوق التمويل رغم الفروق الجوهرية بينها. فالبنوك الإسلامية أساس تعاملها «العدل» الذي يتم الوصول إليه من خلال تقاسم المخاطر بين المقرض والمقترض، و المودعون فيها ملزمون بتحمل نصيبهم من الخسائر إذا حدثت كما يحصلون على نصيبهم من الأرباح عندما تتحقق، وهي لا تعرف بمبدأ سعر الفائدة الثابت سواء على الإيداع أو الإقراض.

والحقيقة أن النظام المصرفي الإسلامي خرج من الأزمة المالية العالمية بأقل قدر من الخسائر بسبب الحظر الصارم الذي يفرضه على الاستثمار في المنتجات المالية عالية المخاطر مثل

المستنقعات المالية والتي كانت سبباً رئيسياً في أزمة البنوك التقليدية.

وقالت خلود السقاف نائب محافظ البنك المركزي الأردني في وقت سابق من الشهر الحالي خلال مؤتمر لقييم مدى نجاح نظام التمويل الإسلامي إن النظام المالي الإسلامي أثبت أنه الأقل تضرراً من تداعيات الأزمة العالمية بفضل إدارته الصارمة لأدواته المالية وتركيزه على العمليات المالية الحقيقة والابتعاد عن المضاربات.

والحقيقة أن الانبهار بأداء نظام التمويل الإسلامي لم يقتصر فقط على الدول الغنية وإنما امتد أيضاً إلى الدول التي تعاني من أزمات مالية حيث أعربت عن اهتمامها بهذا النظام.

وقال وزير المالية الأردني محمود أبو حمور مؤخراً إن حكومته تدرس إصدار سندات إسلامية بمئات الملايين من الدولارات باعتبارها نافذة جديدة للاقتران وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

ووفقاً لدراسة حديثة أجرتها صندوق النقد الدولي فإن البنوك الإسلامية أسهمت في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي خلال الأزمة في ضوء نمو قروضها وأصولها بمعدل ضعف معدل نمو أصول وقروض البنوك التقليدية على الأقل وقد أرجع الصندوق هذا النمو إلى المرونة العالية لدى البنوك الإسلامية إذ أنها تقدم الجزء الأكبر من محفظة قروضها إلى القطاع الاستهلاكي الذي كان الأقل تضرراً من الأزمة مقارنة بالقطاعات الأخرى في الدول التي شملتها الدراسة، إلا أنه رغم النمو القوي الذي حققته البنوك الإسلامية خلال العام الأول من الأزمة المالية العالمية فإن أرباحها تراجعت بدرجة كبيرة العام الماضي بسبب ما وصفه خبراء الاقتصاد بأنه «ضعف إدارة المخاطر» لدى هذه البنوك.

ويقول جواد عنانى: «أعتقد أن أحد التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية هو ابتكار وسائل لتطوير إدارة المخاطر التي تواجه تطبيق الشريعة الإسلامية في صناعة التمويل، فإذا فشلت في تطوير مثل هذه الآلية أعتقد أنها ستواصل جذب الودائع لكنها لن تكون قادرة على جذب العملاء والاستثمارات وبخاصة عندما ترتفع أسعار الفائدة العالمية مع تعافي الاقتصاد».

وأضاف عنانى الذي عمل وزيراً سابقاً في الحكومة الأردنية ومستشاراً اقتصادياً لها أن من بين التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية ضرورة تحسين التفاهم مع البنوك المركزية في عدد من القضايا، وقال أيضاً إنه لا تزال هناك مشكلة تتمثل في إصرار البنوك المركزية على معاملة البنوك الإسلامية معاملتها البنوك التجارية التقليدية التي عليها أن تتلزم بقواعد السياسة النقدية للبنوك المركزية.

الخاتمة:

لقد تقدم العمل المالي المصرفي الإسلامي تقدماً واضحاً في السنوات الأخيرة كأسلوب جديد يحقق أهداف المعاملات المالية متوجباً الفوائد المصرفية، وأنشئت العديد من المؤسسات المالية الإسلامية في أواسط اجتماعية واقتصادية مختلفة، كما أخذت بعض المصارف العاملة على أساس الفوائد المصرفية في منافسة هذا الأسلوب الجديد، خاصة في تقديم التمويل باستخدام أساليب العمل المصرفي الإسلامي.

و هذا مما يدل على نجاعة المعاملات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، و حتى يتحقق النجاح والاستمرار لعمل هذه المصارف نقترح جملة من النتائج و التوصيات في النقاط التالية:

- تمارس البنوك الإسلامية عملياتها ضمن إطار يتوافق وأحكام الشريعة مما يساعدهم في جذب عملاء إيجابيين يتعاملون معها بكل ثقة و ينظرون إليها على أنها تحقق طموحاتهم من جهة و طموحات المجتمع كل ما يجعل التعامل معها ضرورة ي مليها النفع العام.
- تضمن الأدوات الاستثمارية تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، إذا ما توبعت من قبل الإدارة تحظياً و تفيضاً، كما أنها تشكل ضرورة لدعم و تطوير العمل المصرفي الإسلامي.
- رغم أن المصارف الإسلامية تطورت بشكل ملحوظ إلا أنها ما زالت بحاجة إلى اكتساب الخبرة الطويلة لإثبات جدواً النظام المصرفي وفعاليته وثبت قواعده.
- إن عدم وجود أسواق مالية متقدمة تتبع النظم الإسلامية يفرض المزيد من الضغوط تضاف إلى عجز البنوك الإسلامية عن تخفيف أعباء متطلباتها من خلال موجودات قابلة للتحويل بسهولة.
- مشكلة إدارة السيولة تؤدي إلى إبعاد البنوك الإسلامية عن ممارسة الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل ، إذ يتحتم توظيف جزء كبير من ودائعها في استثمارات و مجالات قصيرة الأجل سواء كانت سائلة أو شبه سائلة.

المراجع و المهمش:

(1) / محمد البلتاجي، مقال المصارف الإسلامية، www.bltagi.com، تاريخ الإطلاع: 2011/01/04

RIBH Le journal de la finance islamique (2)

(3) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية للبنوك الإسلامية الطبعة الأولى، 2004، مكتبة الملك فهد الوطنية ، جدة.

(4): نفس المرجع السابق.

(5) عبد الحميد محمود البعلبي، أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الكويت.

(6): الشرع مجيد، اقتصاديات الأعمال في عالم متغير، 2003، النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة فيلادلفيا، الأردن.

(7): فؤاد عبد المؤمن أحمد، السياسة الشرعية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية و تطبيقاتها المعاصرة، الطبعة الأولى، 2001، مكتبة الملك فهد الوطنية.

(8): سورة البقرة آية

(9) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 160

(10) زيد محمد الرماني، عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية - الرياض، دار الصميمى للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى 2000،

(11) عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي، المضاربة والقامار في الأسواق المالية المعاصرة: تحليل اقتصادي وشرعي، 2007 - مجلة جامعة الملك عبد العزيز :لاقتصاد الإسلامي، عدد 1، ص ص 6-7

(12) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 159

(13) المرجع السابق، ص 166

(14) 2011/01/07 ، تاريخ الإطلاع <http://www.islamonline.net>

(15) خبابة عبد الله و براهيمي السعيد، آليات التمويل بديل لطرق التمويل التقليدية، الملتقى الدولي حول : أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية

(16): عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 165

(17): خبابة عبد الله و براهيمي السعيد، آليات التمويل بديل لطرق التمويل التقليدية، الملتقى الدولي حول : أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية

(18) المرجع السابق

(19): إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، طارق الله خان و حبيب أحمد، ترجمة عثمان بابكر أحمد، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 69.

(20) صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية، صلاح بن فهد الشلهوب

(21) أدوات التمويل المصرفي الالكترونية و دورها في دعم المؤسسات الاقتصادية - مع عرض لبعض التجارب في الدول النامية - ميلود مهدي، الملتقى الدولي حول " سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات - دراسة حالة الجزائر و الدول النامية -

(22): عبد الحميد محمود البعلبي، أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية، بدون دار نشر، الكويت، ص

- (23) أثر الأجل في أحكام عقد الإجارة في الفقه و القانون المدني ، محمد المهدى وفيف سامح السائح، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2006 ، ص 17.
- (24) : مجید الشرع، النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره.
- (25) : محمد الشريف توفيق الصيرفة الإسلامية و عرض القوائم المالية في المصادر الإسلامية ، مصر 2008
- (26) :محمد علي نور عبد الله ، تحليل مخاطر المصادر الإسلامية بين النظرية و التطبيق
- (27) : الإدراة الإستراتيجية للبنوك الإسلامية ، مرجع سابق، ص 143.
- (28) : نفس المرجع السابق ص ص 149-150.
- (29) : جريدة الوطن القطرية ، السنة 14 العدد 5595، تاريخ المقال 28/12/2010